

Canaanite national interests versus Lebanon

كتب السيد طوني حدشيتي:

مصالحنا القومية الكنعانية فوق اي اعتبار!

هذه المصالح هي قبل "دولة لبنان" وقبل الـ١٠٤٥٢ وقبل السيادة وقبل العيش المشترك وقبل مصالح "الزعيم" الضيقة وشهواته وقبل اي مسألة اخرى حتى لو كان الانسانية!

- ما نفع "دولة لبنان" اذا خسرت كشعب كنعاني وجودي وهويتي وتاريخي وحرיתי وقراري الحر؟

- ما نفع الـ١٠٤٥٢ ولا يشارك الكنعاني في صنع اي قرار؟

- ما نفع السيادة اذا خسرت كشعب كنعاني ديموغرافيتي وجغرافيتي؟

- ما نفع العيش المشترك (وهو بالمناسبة مبدأ غير الزامي لا كنعانياً ولا مسيحياً) إذا كان على حسابي كشعب كنعاني وعلى حساب أمني؟

- ما نفع ان يحصل اي حزب كنعاني/مسيحي على رئاسة الجمهورية او على اي منصب او مركز او حتى لو حصل على ٤٠ نائب، ولا يوجد دستور ونظام سياسي يمنعان شريك بالبلد بالتعدي على هويتي ومراكزي ومناصبي ونوابي ووزرائي وجغرافيتي وديموغرافيتي ونظامي التربوي وغيرها من الجوانب؟

- ما نفع الإنسانية إذا كانت تنتهي دوماً سماً على مصالحنا؟ الم نخسر مثلاً من اراضينا بما يسمى اليوم بالضاحية باسم الانسانية واحتضان المهجرين من الجنوب والبقاع؟ الم نخسر من امننا وديموغرافيتنا وجغرافيتنا واقتصادنا حين استقبلنا اللاجئين الفلسطينيين (والسوريين)؟ والأمثلة عن الانسانية الضارة لا تنتهي...

قضيتنا قضية وجود شعب حر بكل ما تحمل كلمة شعب من معاني، وليست قضية غرق في الدفاع عن أو هام وخرافات وايدولوجيات وشعارات غسلت دماغنا وضيّعت نضالنا او جاءت على حسابنا!

للتذكير: بوجود سلاح غير شرعي ام بعدمه، لا يتغير شيء في الاسباب الموجبة التي نقدمها لمعادلة "يا فيديراليه يا تنسيم" (وبالطبع لا داعي للتذكير بأن الفيدرالية نريدها مع مبدأي الحياد وحصرية السلاح). فالمشاكل مع المسلمين عمرها مئات السنين اي قبل تأسيس "دولة لبنان"، والسلاح الذي نتحدث عنه اليوم هو أحد ادوات صراعنا التاريخي مع المسلمين. وإذا أردنا التحدث فقط عن تجربة دولة لبنان التي تأسست عام ١٩٢٠، فالمشاكل مع المسلمين ومن ضمنها السلاح، كانت موجودة قبل ظهور حزبلاً وسلاحه (١٩٥٨ - ١٩٦٩ - ١٩٧٥ وغيرها) وبمناسبة الحديث عن السلاح غير الشرعي، لماذا مثلاً تحمل الجماعة الإسلامية اليوم وهي حزبٌ سُنّي وكان ضمن حلف ١٤ آذار، السلاح؟ ولماذا لا يزال الفلسطيني يحمل السلاح في لبنان اليوم؟

نختم ونقول: ما الذي يجب ان يحصل أكثر لكي ان يستحق البعض حقيقة ان الحكم المركزي لا يُناسب الدول التعددية؟